واقع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

دراسة حالة التمويل بالقروض البنكية للم ص م في سطيف

The reality of bank financing for small and medium enterprises in Algeria -Case study SMEs in Setif-

أ. معيزة مسعود أمير، جامعة سطيف 1

الملخص:

الهدف الرئيسي لهذه الورقة البحثية يتمثل في دراسة مدى توفر أحد أهم عوامل الإنتاج الضرورية لإنشاء وتطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وبالأخص الم ص م، والمتمثل في رأس المال، وهذا عن طريق محاولة تشخيص إشكالية محدودية لجوء للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للقروض البنكية لتمويل احتياجاتها. حيث ارتكزت هذه الورقة البحثية على دراسة مكونات النظام البنكي والمالي الجزائري ومدى مساهمة مؤسساته وهيئاته في تمويل الم ص م بالقروض البنكية، من خلال الاعتماد على نتائج دراسة ميدانية لعينة من الم ص م في ولاية سطيف.

وقد تم التوصل الى ان النظام المالي والبنكي الجزائري يضم تشكيلة متنوعة من البنوك التجارية الشمولية والمتخصصة والتي قدر عددها بـ 20 بنك و10 هيئات مالية، وبالإضافة الى بورصة للقيم المنقولة.

ومن خلال دور هذه الهيئات والمؤسسات المالية في تمويل النشاط الاقتصادي تم التوصل الى ان غالبية القروض البنكية الممنوحة للمؤسسات تكون مصدرها بنوك عمومية، كما ان بورصة القيمة المنقولة تبقى هيئة مالية جد مهمة لتنويع مصادر التمويل الخارجية للمؤسسات الاقتصادية وخاصة بعد انشاء السوق الخاصة بالم ص م سنة 2012 ، إلاّ انها تبقى غير فعّالة في تمويل الم ص م.

وعليه فان عدم اعتماد الم ص م في الجزائر على التمويل بالقروض بالبنكية كأهم مصدر مالي لتلبية الاحتياجات التمويلية قد يعود في جزء منه الى محدودية مصادر التمويل الخارجية وعدم تنوعها على اعتبار ان معظم، إن لم نقل كل مصادر التمويل الخارجية للم ص م في الجزائر هي عبارة عن قروض بنكية متحصل عليها من طرف بنوك عمومية.

الكلمات المفتاحية: الم ص م، النظام البنكي الجزائري، القروض البنكية، الم ص م في سطيف، التمويل البنكي

Abstract:

The main objective of this paper is to study the availability of one of the most essential factors of production to the establishment and development of the Algerian economic enterprise, especially SMEs which is the capital. By trying to define the problem of limited recourse for small and medium enterprises in Algeria to the bank loans to finance their needs. Where this paper was based on a study of the components of the Algerian banking and financial system and its role in financing the SMEs with bank loans. Using the results of a empirical study of a sample of SMEs in Setif.

We concluded that the Algerian banking and financial system featuring a variety of commercial and specialized banks, which estimated their number at 20 Banks and 10 financial institutions, as well as the Stock Exchange.

Through the role of these financial institutions in the financing of economic activity we found that the majority of bank loans have come from public banks, in addition the Stock Exchange considered as an important financial institution to the diversification of the external financial resource for the economic institutions, particularly after the establishment of the private market for the SMEs in 2012.

Accordingly, the limited recourse of the SMEs in Algeria to the bank loans as the most important financial source, may be due in part of theme to the limitations of external financing sources and the non diversity, where the most external financing sources in Algeria are the bank loans obtained from a public banks.

Key words: SMEs, Algerian banking system, Bank loans, SMEs in Setif, Bank financing

المقدمة:

اعتمادا على النتائج المتوصل اليها من خلال الاحصاء الاقتصادي الاول الذي تم انجازه من طرف الديوان الوطني للإحصاء لسنة 2011، فانه تم التوصل الى ان اهم مصادر التمويل التي تعتمد عليها المؤسسات الاقتصادية في الجزائر مرتبة حسب اهميتها كالتالي: التمويل الذاتي ثم القروض البنكية فالمساعدات المقدمة من طرف الاجهزة الحكومية. كما تشير احصائيات نفس الدراسة ان فقط 3,3 بالمائة من المؤسسات تعتبر القروض البنكية هي المصدر الاساسي للتمويل[1].

في حين ان 22,1 % من المؤسسات متوسطة الحجم التي توظف من 50 الى 249 عامل قد تحصلت من قبل على قروض بنكية، و ان 83,2 % من المؤسسات الاقتصادية تعتمد على التمويل الذاتي.

وفيما يتعلق بأجهزة الدعم المالي الحكومية فقد اظهرت هذه الدراسة ان 5 % من المؤسسات الاقتصادية قد استفادة من الدعم المالي الحكومي حيث ان 65,7 % منهم قد استفادوا من الدعم المالي في اطار الوكالة الوطني لدعم وتشغيل الشباب في حين ان 22,3 % قد استفادوا من الدعم في اطار الوكالة الوطنية للاستثمارات، اما بالنسبة لجهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فقد منح دعم مالي لـ 5,9 % من المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة، فيما يخص النسبة المتبقية من المؤسسات المستفيدة من الدعم الحكومي والمتمثلة في 6,1 % فقد تحصلت على الدعم في اطار قروض الصندوق الوطني للتأمين على البطالة[2].

وبالنظر للنتائج المتوصل اليها من خلال الاحصاء الاقتصادي الاول الذي تم انجازه من طرف الديوان الوطني للإحصاء لسنة 2011، فيمكن ملاحظة ان التمويل الذاتي يمثل اهم مصدر مالي لتلبية الاحتياجات التمويلية للم ص م، مما يعني ان الم ص م تعتمد على التمويل الخارجي بنسب محدودة، وقد يمكن تفسير ذلك حسب وجهة نظرنا هو امكانية عدم توفر النظام المالي والبنكي في الجزائر على الهيئات والمؤسسات المالية الملائمة لتوفير السيولة بالكمية والنوعية المناسبة للم ص م، وهذا ما سنحاول معالجته من خلال الورقة البحثية الحالية .

وعلى ضوء ما سبق نحاول من خلال هذا البحث دراسة مدى توفر أحد أهم عوامل الإنتاج الضرورية لإنشاء وتطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وبالأخص الم ص م ، والمتمثل في رأس المال، وهذا عن طريق تشخيص إشكالية محدودية لجوء للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للقروض البنكية لتمويل احتياجاتها، وفقا للإشكالية التالية: **إلى أي مدى يمكن للنظام البنكي الجزائري توفير القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟**

وانطلاقا مما سبق سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية التطرق إلى المحاور التالية:

المحور الاول: التمويل البنكي للم ص م في الجزائر

المحور الثاني: آليات دعم تمويل الم ص م في الجزائر

المحور الثالث: دراسة ميدانية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سطيف

المحور الأول: التمويل البنكي للم ص م في الجزائر

من خلال المحور الحالي سنحاول التطرق الى دراسة النظام المالي والبنكي الجزائري وهذا بمعرفة نوعه هل هو اقتصاد استدانة أي تطغى عليه التمويل البنكي او انه اقتصاد اسواق مالي اين تمثل اللاوساطة المالية الممول الاساسي للنشاط الاقتصادي، وهذا من خلال التعرف على مختلف الهيئات والمؤسسات المالية المكونة للنظام المالي والبنكي الجزائري، وبالإضافة الى التطرق لحجم الكتلة النقدية الموجهة لتمويل النشاط الاقتصادي وطبيعة مصدرها.

1. خصائص النظام البنكي الجزائري: النظام البنكي والمالي الجزائري مرة بمرحلتين اساسيتين هما المرحلة الاولى التي تميزت بإنشاء نظام بنكي ومالي وطني، اما المرحلة الثانية تميزت بتحرير النظام المالي والبنكي امام القطاع الخاص سواء المحلي او الاجنبي.

حيث ان الجزائر مباشرة بعد الاستقلال قامت بإنشاء العملة الوطنية و البنك المركزي الجزائري، وبهدف العمل على تمويل النمو الاقتصادي عملت الجزائر على تأميم تدريجي للقطاع البنكي والمالي والذي كان في وقت قريب حتى نهاية 1960 كان يتكون في غالبيته من متعاملين خواص وأجانب. نتيجة لعملية التأميم للقطاع المالي والبنكي تم انشاء هيئات مالية عمومية المتمثلة في الصندوق الجزائري للتنمية CAD / Caisse Algérienne de développement والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP / Caisse Nationale d'Epargne et de Prévoyance وبالإضافة الى انشاء مؤسسات مالية وطنية مثل البنك الوطني الجزائري BNA / la Banque Nationale d'Algérie والقرض الشعبي الجزائري CPA / le Crédit Populaire d'Algérie والبنك الخارجي الجزائري BEA / la Banque Extérieure d'Algérie .

اما المرحلة الثانية والمتمثلة في تحرير النظام البنكي والمالي الجزائري فقد كانت بدايتها الفعلية مع صدور قانون النقد والقرض لسنة 1990 الذي تم من خلاله فتح النشاط البنكي لرؤوس الاموال الخواص سواء المحلية او الاجنبية وبالإضافة الى حرية تحديد اسعار الفائدة من طرف البنك نفسه دون تدخل الدولة[3].

ونتيجة لعملية تحرير القطاع المالي والنقدي الجزائري فقد ارتفع عدد البنوك والهيئات المالية المعتمدة والمكونة للقطاع البنكي والمالي الجزائري حتى 4 جانفي 2015 الى 30 منها 20 بنك و 10 هيئات مالية[4].

2. مكونات النظام البنكي الجزائري: يعتبر النظام البنكي والمالي الجزائري في مرحلة تطور، حيث هذا التطور يبرز جليا من خلال العدد الاجمالي للبنوك والهيئات المالية ومن خلال الشبابيك البنكية الناشطة والمنتشر عبر مختلف ولايات الوطن اين وصل عددها الاجمالي حتى يوم 04 جانفي 2015 الى 30 بنك وهيئة مالية و 7 مكاتب تمثيلية لبنوك اجنبية معتمدة من طرف بنك الجزائر. والتي تنقسم بين البنوك التجارية الشمولية، العامة والخاصة والمختلطة وبالإضافة الى البنوك الاجنبية والهيئات المالية المتخصصة.

1.2. البنوك: والتي يقدر عددها بـ 20 بنك والمتمثلة في :

1.1.2 البنك الوطني الجزائري: البنك الوطني الجزائري BNA / Banque Nationale d'Algérie هو يمثل اول بنك تجاري وطني تم انشاؤه سنة 1966 ويقوم بتقديم خدمات شمولية. وفي سنة 1988 تحول البنك الى شركة ذات اسهم حيث تم الحصول على الاعتماد سنة 1995. كما ان البنك الوطني الجزائري يحتوي على شبكة من الوكالات الفرعية والمقدرة بأكثر من 200 وكالة منتشرة على كامل التراب الوطني 48 ولاية.

البنك يقدم العديد من الخدمات المالية والمتمثلة في: الحسابات الجارية، حسابات الشيكات، الحسابات الاجنبية بالدينار المحول، الحسابات بالعملة الصعبة للأشخاص المعنويين، الحسابات بالعملة الصعبة للأشخاص الطبيعيين، حسابات دفاتر توفير بنك، دفتر توفير البنك الوطني الجزائري، حسابات الايداع الى أجل، الايداع الى اجل دون فوائد، حساب قصير الأجل، حساب سندات الصندوق، سند الصندوق دون فوائد، الحساب المشترك، حساب مؤقت كضمان[5].

2.1.2 البنك الخارجي الجزائري: البنك الخارجي الجزائري BEA / Banque Extérieure d'Algérie تم انشاؤه سنة 1967 في شكل شركة وطنية، وفي سنة 1970 اصبح البنك يقوم بكل العمليات البنكية للمؤسسات الصناعية الوطنية الكبيرة مع الخارج .

كما يحتوي البنك الخارجي الجزائري على شبكة من الوكالات والمقدرة بـ 127 وكالة موزعة عبر التراب الوطني. ويقدم البنك العديد من الخدمات المالية للمؤسسات الاقتصادية حسب حجمها، بالنسبة للمؤسسات كبيرة الحجم يوفر البنك تمويل دورة الاستغلال، تمويل الاستثمارات، اما بالنسبة للم ص م فالبنك يقدم خدمات مالية متخصصة مثل قروض عبر الصندوق لتمويل احتياجات الخزينة

قصيرة الأجل، قروض الاستثمار عن طريق التمويل متوسط وطويل الأجل، وبالإضافة الى القروض عبر الامضاء[6].

3.1.2 القرض الشعبي الجزائري: القرض الشعبي الجزائري CPA / Crédit Populaire d'Algérie تم انشاؤه سنة 1966 أوكلت له مهمة اولى تتمثل في تسيير نشاطات خمسة 5 بنوك شعبية اجنبية المتمثلة في البنك الشعبي التجاري والصناعي الجزائر ، البنك الشعبي التجاري والصناعي وهران، البنك الشعبي التجاري والصناعي قسنطينة، البنك الشعبي التجاري والصناعي عنابة، والبنك الشعبي للقرض الجزائري. وفي سنة 1988 اصبح القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عامة اقتصادية ذات اسهم.

من جانب آخر الخدمات التي يقدمها القرض الشعبي الجزائري فهي موجهة الى تطوير قطاع البناء والأشغال العمومية، قطاعات الصحة والأدوية، التجارة والتوزيع، الفندقة والسياحة، الإعلام، قطاع الم ص و م والحرف. ويمتلك القرض الشعبي الجزائري شبكة من الوكالات والمقدرة بـ 140 وكالة موزعة عبر التراب الوطني[7].

4.1.2 بنك الفلاحة والتنمية الريفية: بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR / Banque de l'Agriculture et du Développement Rurale تم انشاؤه سنة 1982 في شكل شركة ذات اسهم، هدفها الاساسي هو تنمية القطاع الفلاحي و الريفي. حيث كانت في البداية تمتلك 140 وكالة وتطور عددها حتى وصل حاليا الى اكثر من 300 وكالة و39 مديرية جهوية موزعة عبر كامل التراب الوطني.

كما يوفر بنك الفلاحة والتنمية الريفية العديد من الخدمات المالية للمؤسسات الاقتصادية والمتمثلة في: حساب جاري بالدينار، حساب جاري بالعملة الصعبة، الودائع لأجل، سند الصندوق، تأجير الخزائن الحديدية، قروض الاستغلال، قروض الاستثمار، القرض التأجيري، التحويلات الدولية[8].

5.1.2 بنك التنمية المحلية: بنك التنمية المحلية BDL / Banque de Développement Local تم انشاؤها من خلال اعادة هيكلة القرض الشعبي الوطني سنة 1982، حيث يهتم هذا البنك بتمويل قطاعات الم ص م والتجارة بشكل العام، بالإضافة الى المهن الحرة والأشخاص والأسر[9]. يتكون بنك التنمية المحلية من 143 وكالة تجارية و 6 وكالات للقرض على الرهن وبالإضافة الى 16 مديرية جهوية موزعة عبر التراب الوطني. كما يقدم البنك للمتعاملين الاقتصاديين العديد من الخدمات

المالية لتمويل نشاطهم الاقتصادي والمتمثلة في : قرض الاستثمار، قرض الاستغلال، قرض المؤسسات المصغرة، قرض أونجام ANGEM ، قرض كناك CNAC ، قرض السياحية، قروض الترقية العقارية[10].

6.1.2 الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط – بنك: الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط – بنك CNEP-BANQUE / La Caisse Nationale d'Epargne et de Prévoyance-Banque منذ تأسيسه سنة 1964 تخصص هذا البنك في جمع التوفير، منح القروض العقارية للخواص، تمويل المقاولين العموميين والخواص، مؤسسات انتاج عتاد البناء ومؤسسات الانجاز التي لها صلة بالبناء.

البنك يتوفر على 206 وكالة و 15 مديرية جهوية موزعة عبر كامل الترابط الوطني كما تم استحداث مكاتب تمثيلية للبنك على مستوى الشبكة البريدية بهدف جمع توفير الأسر. يوفر البنك قروض استثمار للمؤسسات تكون متوسطة وطويلة الاجل موجهة لتمويل مشاريع مبتكرة جديدة لاقتناء التجهيزات والتي تنشط في القطاعات التالية: مؤسسات انتاج عتاد البناء او مؤسسات انجاز التي لها صلة بالبناء، تمويل مشاريع الاستثمار في قطاعات الطاقة، المياه البيتروكيميائية والالمنيوم[11].

7.1.2 بنك البركة الجزائر: بنك البركة الجزائري Banque Al BARAKA d'Algérie هو اول مصرف برأس مال مختلط (عام وخاص) أنشأ في سنة 1991 برأسمال اجتماعي قدره 500.000.000دج، المساهمون في راس المال هم بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر) وشركة دلة البركة (السعودية)، وهو مرخص له بالقيام بجميع الاعمال المصرفية، التمويل والاستثمار، وفقا لمبادئ الشريعة الاسلامية السمحة.

كما يحتوي البنك على 30 وكالة على المستوى الوطني . ويوفر البنك تمويلات للاستغلال وللاستثمار للمؤسسات، بالنسبة لتمويلات الاستغلال فتتمثل في التمويل المسبق للتصدير، تمويل صفقة مرهونة، تمويل ديون ناشئة، تمويل السلع لإعادة البيع على حالتها، تمويل المواد الاولية والسلع النصف مصنعة .

اما بالنسبة لتمويلات الاستثمار فتتمثل في : التمويل بالاعتماد الايجاري والتمويل الكلاسيكي للاستثمارارت وفقا لصيغ التمويل المناسبة للصيرفة الاسلامية مرابحة، استصناع، مشاركة، سلم[12].

8.1.2 بنك ABC الجزائر: بنك ABC الجزائر ARAB BANKING CORPORATION ALGERIE يعد اول مصرف دولي خاص مرخّص بموجب القانون في الجزائر في سبتمبر 1998 .حيث يتمثل المساهمين في كلا من : المؤسسة العربية المصرفية 87,62 % الشركة العربية للاستثمار السعودية 4,18 % الشركة الوطنية للتأمين واعادة التأمين الجزائر 2,09 % المؤسسة الدولية المالية واشنطن 1,85 % شركات جزائرية خاصة اخرى 4,26 %.

يمتلك البنك 24 فرع عبر كامل التراب الوطني، قدم بنك ABC لعملائه في الجزائر خدمات مالية في جميع القطاعات الاقتصادية الهامة ومنها قطاع البتروكيماويات، النفط والغاز، الصناعة والتعدين، الكهرباء والطاقة، الشحن البري، الطيران والاتصالات. هذه الخدمات تشمل على سبيل المثال لا الحصر الاستشارات المالية، تمويل الشركات، تمويل المشاريع والتمويلات المهيكلة في مقابل الأصول. بالاضافة الى تقديم خدمات الاعمال المصرفية للشركات والمؤسسات المالية، تمويل التجارة الدولية والقروض المجمعة[13].

9.1.2 نتيكسيس الجزائر: نتيكسيس الجزائر Natixis Algérie هي عبارة عن فرع للبنك الفرنسي نتيكسيس حيث تم انشاؤه في الجزائر منذ سنة 1999 . يضم البنك حاليا 28 فرع موزعة عبر كامل التراب الوطني، كما تقدم نتيكسيس العديد من المنتجات و الخدمات المالية للمؤسسات الكبيرة والم ص م بالإضافة للمهنين وللأفراد الجزائريين.

حيث تتمثل اهم الخدمات المالية التي تمنحها للمؤسسات الاقتصادية في تمويل دورة الاستغلال عن طريق قروض قصيرة الاجل والمتمثلة في قروض الخزينة والقروض بالإمضاء. كما يقدم البنك خدمات مالية لتمويل دورة الاستثمار عن طرق القروض المتوسطة الاجل والقرض الايجاري[14].

10.1.2 سوسيتي جينيرال الجزائر: سوسيتي جينيرال الجزائر Société Générale Algérie هو عبارة عن بنك مملوك بنسبة 100 % من طرف مجموعة سوسيتي جينيرال الفرنسية ويعتبر من بين اول البنوك الخاصة التي تم انشاؤها في الجزائر وهذا سنة 2000. فروع البنك في تطور مستمر حيث يقدر عددها بـ 86 فرع موزعة عبر كامل التراب الوطني من بينها 11 مركز للأعمال مخصص للمؤسسات.

يوفر البنك مجموعة متنوعة ومبتكرة من الخدمات المالية لأكثر من 335.000 زبون بين الافراد والمهنيين والمؤسسات، حيث يمنح البنك للمؤسسات الاقتصادية تمويل للاستثمارات في شكل قروض متوسطة الاجل وبالإضافة الى القروض الإيجارية[15].

11.1.2 سيتي بنك الجزائر: سيتي بنك ممثلة في الجزائر عن طريق سيتي بنك الجزائر CITYBANK N.A. ALGERIA منذ 1992 من خلال فتها لمكتب تمثيلي، بعدها عمل البنك على طلب الحصول على الموافقة بإنشاء بنك تجاري وقد تم ذلك سن 1998 بإنشاء الفرع الخاص به في الجزائر. البنك ممثل في الجزائر في قطاعات مثل التمويل البنكي وتمويل المؤسسات، حيث ان نشاطات البنك تتركز حول الاستثمار الأجنبي، تسيير الخزينة، الودائع ، البنك يتملك شبكة تتكون من 4 فروع[16].

12.1.2 البنك العربي الجزائر: البنك العربي الجزائر ARAB BANK PLC ALGERIA تم انشاؤه سنة 2001 حيث يتكون شبكته من 8 فروع[17]. يقدم البنك تمويل للم ص م في شكل قروض تصل قيمتها 2,2 مليون دينار جزائري ولمدة استحقاق تصل الى 3 سنوات[18].

13.1.2 BNP Paribas الجزائر: BNP Paribas El Djazaïr هو عبارة عن بنك مملوك بنسبة 100 % من طرف مجموعة BNP Paribas الفرنسية، يقوم بنشاط بنك شامل، موجهة لكل اصناف الزبائن الافراد بما فيهم الجزائريين المقيمين في الخارج، المهنيين والمؤسسات.

يمتلك البنك شبكة من الوكالات يقدر عددها بـ 71 وكالة موزعة عبرة التراب الوطني من بينها 13 مركز للاعمال، حيث يمنح البنك للمؤسسات الاقتصادية تمويل للاستثمارات في شكل قروض متوسطة وطويلة الاجل وبالإضافة الى القروض الإيجارية، كما يتخصص البنك في منح نوع القروض الاستثمارية الموجهة للم ص م تحت تسمية القرض الاستثماري Fléxeo حيث يتميز هذا القرض في كونه عبارة عن فتح قرض في شكل احتياط لدى البنك يمكن لمالك المؤسسة استخدامه خلال فترة 24 شهر وتصل قيمته حتى 10 ملايين دينار جزائري على ان يتم تسديد قيمته *خلال 36* شهر[19].

14.1.2 ترست بنك الجزائر: ترست بنك الجزائر Trust Bank Algeria تم انشاؤه سنة *2002* في شكل شركة ذات أسهم برأسمال أولي يقدر بـ *750* مليون دينار جزائري، فيما يتثمل اهم المساهمين في هذا البنك في Trust Algeria Investment Co و Trust Algeria

Jordan Expatriates Investments Holding و Assurances Réassurances Company و Qatar General Insurance and Reinsurance.

كما يتكون البنك من 17 وكالة موزعة عبر ولايات الوطن، ويوفر للمؤسسات الاقتصاديات خدمات تمويلية في شكل قروض الاستغلال قصيرة الاجل وقروض استثمارية متوسطة وطويلة الاجل[20].

15.1.2 بنك الخليج الجزائر: بنك الخليج الجزائر Gulf Bank Algeria هو عبارة عن بنك تجاري حسب القانون الجزائري، عضو المجموعة الكويتية Kuwait Projects Company ، يقدر رأس مال البنك الحالي بـ 10 ملايير دينار جزائري، بدأ نشاطه سنة 2004، في حين ان خدماته المالي موجهة للمؤسسات والمهنيين والافراد. يمتلك البنك اليوم شبكة من الوكالات تقدر بـ 60 وكالة موزعة عبر الوطن.

يقدم بنك الخليج الجزائر تمويلات للمؤسسات الاقتصادية بصيغتي اما التمويل الكلاسيكي او التمويل وفقا للشريعة الاسلامية، بالنسبة للتمويل الكلاسيكي فيتمثل في قروض الصندوق وهي قصيرة الاجل وتمويل الاستثمارات عن طرق قروض متوسطة وطويلة الاجل. اما بالنسبة للتمويل وفقا للشريعة الاسلامية فنجد تمويل دورة الاستغلال عن طرق المرابحة والسلم وتمويل الاستثمارات عن طرق المرابحة للاستثمار لأجل و والمرابحة لأجل معدات مهنية[21].

16.1.2 بنك الاسكان للتجارة والتمويل الجزائر: بنك الاسكان للتجارة والتمويل الجزائر The Housing Bank for Trade & Finance – Algeria هو فرع جزائري لبنك The Housing Bank for Trade & Finance ، تحصل على الإعتماد و بدأ في نشاطه سنة 2003[22] .

يقدر رأسمال البنك الاولي بـ 2,4 مليار دينار جزائري ثم تم رفعه في وقت لاحق الى 10 مليار دينار جزائري، يتوزع هذا المبلغ على مساهمين هما The Housing Bank for Trade & Finance/ Jordanie بنسبة 85 % و Libyan Arab Foreign Investment Holding Company – Algeria بنسبة 15 %.

يحتوي البنك حاليا على شبكة تتكون من 7 سبعة وكالات موزعة على الولايات التالية : الجزائر العاصمة، البليدة، سطيف، وهران، بجاية، قسنطينة. كما يقدم البنك خدمات مالية

للمؤسسات الاقتصادية اما لتمويل دورة الاستغلال في شكل السحب على المكشوف وتسهيلات الخزينة، او لتمويل الاحتياجات الاستثمارية من خلال منح قروض استثمارية متوسطة وطويلة الاجل لشراء المعدات او القروض الإيجارية[23].

17.1.2 FRANSABANK El Djazaïr SPA: FRANSABANK El Djazaïr SPA هو بنك تجاري في شكل شركة ذات اسهم غالبية ملكيتها لشركات لبنانية حيث يتوزع رأسمال البنك على الشكل التالي: FRANSABANK S.A.L (Liban) بنسبة 68% و GROUPE CMA CGM S.A. (France) بنسبة 12,5% ثم MERIT CORPORATION S.A.L. (Liban) بنسبة 12,5% و MAGHREB TRUCK CO. S.A.L. (Algérie) بنسبة 7%.

بدأ هذا البنك بالنشاط في الجزائر سنة 2006 حيث يوجه خدماته المالية للم ص م وبالإضافة الى المجموعات الكبرى الوطنية او العالمية، وهذا من خلال تواجده في المدن التالية: الجزائر، وهران، قسنطينة. يقدم البنك خدمات مالية للمؤسسات الاقتصادية في شكلين اساسيين هما قروض الاستغلال وقروض الاستثمار، حيث ان قروض الاستغلال تأخذ الاشكال التالية: تبسيقات في صيغة قروض قصيرة الاجل او تسبيقات على الفواتير بالإضافة الى السحب على المكشوف تسهيلات الخزينة، اما قروض الاستثمار فقد تكون في شكل قروض متوسطة الاجل فترة استحقاقها من سنتين الى 5 سنوات.او قروض طويلة الاجل والتي تكون فترة استحقاقها تفوق 5 سنوات واقل من 12 سنة[24].

18.1.2. CA – CIB Algérie: CREDIT AGRICOLE CORPORATE ET INVESTISSEMENT BANK – ALGERIE هو عبارة عن فرع تعود ملكيته بنسبة 100% للبنك الفرنسي CREDIT AGRICOLE البنك تم اعتماده سنة 2007 تقديم كل العمليات المرتبطة بالبنوك. يعمل في الاساس على انها بنك للاستثمار وتمتلك وكالة واحدة[25].

19.1.2. مصرف السلام الجزائر: مصرف السلام الجزائر al salam bank Algeria **هو** عبارة عن بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية ، وكثمرة للتعاون الجزائري الاماراتي جاء تأسيس المصرف بتاريخ 2006/06/08 وقد تم اعتماده من قبل بنك الجزائر بتاريخ 2008/09/10 ليبدأ مزاولة نشاطه بتاريخ 2008/10/20 مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة. مصرف

السلام الجزائر يمول المشاريع الاستثمارية واحتياجات الاستغلال للمؤسسات الاقتصادية عن طريق صيغ التمويل التالية: مرابحة للآمر بالشراء، إيجار، مشاركة، استصناع، سلم، المضاربة[26].

20.1.2. H.S.B.C. ALGERIA: H.S.B.C. ALGERIA هو فرع من بنك H.S.B.C العالمي تم تأسيسه سنة 2008 يمتلك وكالتين في الجزائر العاصمة ووكالة ثالثة في وهران. كما يقترح البنك خدمات بنكية للمؤسسات والأفراد على حد سواء. حيث يمنح البنك للمؤسسات الاقتصادية امكانية الحصول على التمويل في شكل قروض قصيرة وطويلة الاجل لتغطية احتياجاتها التمويلية سواء لتمويل الاستثمارات او رأس مال العامل [27].

2.2. الهيئات المالية: هي عبارة عن هيئات مالية متخصصة والتي يقدر عددها بـ 10، هذه الاخيرة تهتم اكثر بتقديم خدمة التمويل الإيجاري. والمتمثلة في الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي Caisse Nationale de Mutualité Agricole، الشركة المالية للاستثمار، المساهمة والتوظيف Société Financière d'Investissement, de Participation et de Placement ، شركة اعادة التمويل الرهني Société de Refinancement Hypothécaire ، الشركة العربية للتمويل الإيجاري Arabe Leasing Corporation (ALC) ، Cetelem Algérie ، المغاربية للتمويل الايجاري الجزائر Maghreb Leasing Algérie ، الشركة الوطنية للإيجار المالي Société Nationale de Leasing ، Ijar leasing Algérie ، الجزائر إيجار El djazair Idjar ، الصندوق الوطني للاستثمار Fonds National d'Investissement .

3.2. المكاتب التمثيلية: حيث قدر عدد المكاتب التمثيلية للهيئات المالية العالمية المعتمدة من طرف بنك الجزائر حتى تاريخ 4 جانفي 2015 بـ 7 مكاتب والمتمثلة في [28]: BRITISH UNION DES BANQUES ARABES ، ARAB COMMERCIAL BANK ، CREDIT INDUSTRIEL ET COMMERCIAL ، ET FRANCAISES TUNIS INTERNATIONAL ، CREDIT AGRICOLE INDOSUEZ BANK ، FORTIS BANK ، BANCO SABADEL .

بورصة الجزائر: بورصة الجزائر هي عبارة عن تجمع للعديد من المؤسسات والمهنيين من بينهم[29]:

1.3. لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها: لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها COSOB /Commission d'organisation et de surveillance des opérations de bourse

التي تمثل سلطة السوق المالي الساهرة على ضمان احترام انظمة البورصة السارية المفعول وحماية المدخرين.

2.3. شركة تسيير بورصة القيم: شركة تسيير بورصة القيم SGBV / La Société de Gestion de la Bourse des Valeurs Mobilières المعروفة عامة باسم بورصة الجزائر، وهي شركة ذات اسهم مملوكة للوسطاء في عمليات البروصة. وتتمثل مهامها في التنظيم العملي لعمليات ادخال الشركات الى البورصة، وتنظيم جلسات التداول، وتسيير نظام التسعيرة ونشر المعلومات والإحصاءات المتعلقة بالبورصة (من خلال النشرة الرسمية للتسعيرة وقنوات الاعلام الأخرى).

3.3. الوسطاء في عمليات البورصة: الوسطاء في عمليات البورصة IOB / Les intermédiaires en opérations de bourse هم البنوك والمؤسسات المالية والشركات التجارية التي تتمحور نشاطاتها اساسا حول القيم المنقولة، ويتم اعتماد الوسطاء في عمليات البورصة من طرف لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها.

4.3. المؤتمن المركزي: المؤتمن المركزي الذي ينشط تحت اسم الجزائر للمقاصة وهو عبارة عن شركة ذات اسهم، تتمثل مهمتها في ضمان حفظ السندات المالية المصدرة، وإدارة الحسابات الجارية المفتوحة باسم ماسكي الحسابات حافظي السندات، وانجاز معاملات على السندات لفائدة الشركات المصدرة، ونزع الصفة المادية عن السندات وترميزها وفق المعايير الدولية.

5.3. ماسكو الحسابات حافظو السندات: ماسكو الحسابات حافظو السندات TCC / Les teneurs de comptes-conservateurs de titres هم البنوك المؤسسات المالية والشركات التجارية التي تمتلك صفة الوسطاء في عمليات البورصة، ويوفر ماسكو الحسابات حافظو السندات للمستثمرين خدمات فتح وتسيير الحسابات الجارية المخصصة للقيم المنقولة المكتتب عليها في السوق الاولية او المكتسبة في السوق الثانوية.

6.3. هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة: هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة OPCVM / Les Organismes de Placement Collectif en Valeurs Mobilières وتتألف من شركة الاستثمار ذات رأس المال المتغير SICAV / La société d'investissement à capital variable والصناديق المشتركة للتوظيف FCP / Le Fonds

commun de placement . وتعتبر هذه الهيئات بمثابة محفزات حقيقية لضمان السيولة على مستوى سوق البورصة ولهم دور جوهري في نشر القيم المنقولة في أوساط فئات واسعة من جمهور المستثمرين.

7.3. اسواق بورصة الجزائر: تضمن التسعيرة الرسمية لبورصة القيم المنقولة سوقا لسندات رأس المال وسوقا لسندات الدين. تتكون سوق سندات رأس المال من السوق الرئيسية الموجهة للشركات الكبرى. ويوجد حالياً أربع (04) شركات مُدرجة في تسعيرة السوق الرئيسية، وهي: مجمع صيدال، مؤسسة التسيير الفندقي الاوراسي، أليانس للتأمينات، أن-سي-أ رويية. وسوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم انشاؤها سنة 2012 والتي لم يتم تسجيل فيها أي شركة مدرجة.

اما سوق سندات الدين فتتكون من سوق السندات التي تصدرها الشركات ذات الاسهم الحكومية والدولة، ويوجد سند واحد مدرج في تسعيرة هذه السوق وهو خاص بمجموعة دهلي التي من المقرر ان يحل تاريخ استحقاق سنداتها في سنة 2016، بالإضافة الى سوق كتل سندات الخزينة العمومية المخصصة للسندات التي تصدرها الخزينة العمومية.

4. دور البنوك و الهيئات المالية في تمويل المؤسسات: من الواضح ان النظام البنكي والمالي الجزائري هو نظام يعتمد في الاساس على الوساطة المالية اي اقتصاد استدانة وهذا على اعتبار ان البنوك والهيئات المالية تمثل الممول الرئيسي للمؤسسات الاقتصادية و النشاط الاقتصادية بشكل عام، حيث ان بورصة القيم المنقولة لا تزال تلعب دورا هامشيا في تمويل المؤسسات بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا وهذا بالنظر الى عدد المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر والتي لا تتعدى 5 خمسة شركات وكلها من الحجم الكبير في حين لا توجد اي مؤسسة من الحجم المتوسط او الصغير رغم امتلاك بورصة الجزائر لسوق مخصصة للم ص م منذ سنة 2012.

وعليه فيمكن اعتبار ان اهم مصدر تمويل خارجي للم ص م في الجزائر يتمثل في القروض البنكية بصيغتها الكلاسيكية إما في شكل قروض استغلال لتمويل النشاطات الجارية في المؤسسة او قروض استثمار لتمويل الحصول على المعدات والآلات.

وهذا ما يتم ملاحظته من خلال الاحصائيات الدورية التي يوفرها بنك الجزائر حول القروض الموجهة لتمويل الاقتصاد:

الجدول رقم (01): توزيع القروض الموجهة للاقتصاد حسب مدة الاستحقاق

البيانات بـ مليار دج	/09/30 2015	/12/31 2014	/12/31 2013	/12/31 2012	/12/31 2011
قروض قصيرة الاجل	1.827,7	1.608,7	1.423,4	1.361,7	1.363
نسبة القروض قصيرة الاجل	0,25	0,25	0,28	0,32	0,37
قروض متوسطة وطويلة الاجل	5.545,4	4.895,9	3.732,9	2.926	2.363,5
نسبة القروض م.ط. الاجل	0,75	0,75	0,72	0,68	0,63
اجمالي القروض	7.373,1	6.504,6	5.156,3	4.287,5	3.726,5

المصدر : الموقع الالكتروني لبنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم 30، جوان 2015.

ومن خلال الجدول السابق رقم (01) نلاحظ ان اجمالي القروض الموجهة للاقتصاد عرفت تطورا مستمرا من سنة 2011 الى غاية نهاية سبتمبر 2015 مما يؤكد على ان القروض البنكية تمثل المصدر التمويلي الأساسي للمؤسسات في الجزائر. ومن جانب آخر فان الارتفاع في قيمة القروض الموجهة للاقتصاد قد تشير الى ان المؤسسات الاقتصادية لا تجد صعوبة كبيرة في الحصول على القروض من طرف البنوك التجارية، الامر الذي يعد ايجابي لتلبية الاحتياجات التمويلية.

ومما يمكن ملاحظته ايضا من خلال هذا الجدول هو ان اغلبية القروض الموجهة للاقتصاد هي من النوع المتوسط والطويل الاجل والتي تكون موجهة عادة لتمويل الاستثمارات اما التوسعية او الجديدة، وحسب النشرية الاحصائية لبنك الجزائر فان هذه القروض خاصة الاستثمارية تعود في غالبيتها الى القروض التي يتم منحها في اطار اجهزة الدعم الحكومية لإنشاء ا لم ص م لدعم التنمية الاقتصادية خارج قطاع المحروقات.

الجدول رقم (02): توزيع القروض الموجهة للاقتصاد حسب القطاعات

البيانات بـ مليار دج	/09/30 2015	/12/31 2014	/12/31 2013	/12/31 2012	/12/31 2011
قروض القطاع العام	3.865,3	3.382,3	2.434	2.040,2	1.742,4
نسبة قروض القطاع العام	0,52	0,52	0,47	0,48	0,47
قروض القطاع الخاص	3.507,2	3.121,7	2.722	2.247	1.983,5
نسبة قروض القطاع الخاص	0,48	0,48	0,53	0,52	0,53
قروض للادراة المحلية	0,6	0,6	0,4	0,4	0,7
اجمالي القروض	7.373,1	6.504,8	5.156,3	4.287,6	3.726,5

المصدر : الموقع الالكتروني لبنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم 30، جوان 2015.

ومن خلال الجدول رقم (02) نلاحظ انه بعد ما كانت القروض الموجهة للقطاع الخاص بما فيه الاسر تمثل النسبة الاكبر في سنة 2011 اصبحت القروض البنكية الموجهة للقطاع العام تمثل النسبة الاكبر سنة 2015 ، إلاّ انه على العموم تبقى النسبة متقاربة بحوالي 50 % خلال طول الفترة .

المحور الثاني: آليات دعم تمويل الم ص م في الجزائر

في المحور الحالي سنقوم بسرد وتحليل لنشاط مختلف الاجهزة الحكومية الموجهة لدعم تمويل الم ص م والمتمثلة في اجهزة منح الضمانات والمتمثلة في صندوق ضمان القروض الاستثمارية للم ص م وصندوق ضمان القروض للم ص م وبالاضافة لأجهزة دعم انشاء مناصب العمل مثل الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وبالإضافة الى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

التعريف بصندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGCI – PME / Caisse de garantie des crédits d'investissements pour la PME أنشأ بمبادرة من السلطات العمومية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-134 الصادر في 19 افريل 2004، المتضمن القانون الأساسي للضمان قصد دعم إنشاء و تطوير الم ص م من خلال تسهيل حصولها على قرض. تم تدعيم الصندوق برأسمال اجتماعي قيمته 30 مليار دج و خاضع للاكتتاب بمبلغ 20 ملياردج، مع حيازة الخزينة العمومية لـ 60 بالمائة و 40 بالمائة للبنوك (البنك الوطني الجزائري، بنك الجزائر الخارجي، القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية وكناب بنك)[30].

ومن خلال تعريف الصندوق نستنتج ان دوره الاساسي يتمثل في كونه وسيط ضامن بين الم ص م والبنوك والمؤسسات المالية بهدف تسهيل حصول الم ص م على القروض البنكية.

2.1. وظيفة صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يهدف الصندوق إلى توفير ضمانات للبنوك و مؤسسات القرض على مخاطر العجز عن تسديد قروض الاستثمار التي تقل أو تساوي مدتها 7 سنوات بما في ذلك مهلة التأجيل و بالإضافة الى قروض التأجير التي تقل مدتها عن 10 سنوات يتم عقدها من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعنوان

تمويل مشاريعها الاستثمارية المنتجة للأموال و الخدمات المتضمنة إنشاء و توسيع و/أو تحديد تجهيزات إنتاجها[31].

ومنه فالصندوق يعمل على ضمان القروض متوسطة الاجل الموجهة الى تمويل النشاط الاستثماري للم ص م. كما انه يقدم ضمانات للمؤسسات المالية بهدف تمكن الم ص م للحصول على القروض الايجارية. مع العلم ان الضمان المالي للصندوق لا يحل محل الضمانات المرتبطة بموضوع القرض المضمون (الضمانات العينية و الشخصية).

يحدد المبلغ الأقصى للقرض القابل لضمان من طرف الصندوق بـ 350 مليون دج، كما حدد السقف الأقصى للضمان بـ 250 مليون دج، أي 80 %بالنسبة للقروض الممنوحة لتمويل إنشاء مشاريع الاستثمار و 60 % حينما يتعلق الأمر بقرض ممنوح لمؤسسة صغيرة و متوسطة في حالة نمو (توسيع و تحديد التجهيزات).

و تحدد العلاوة المدفوعة للصندوق بعنوان تغطية الخطر بنسبة 0,50 %من القرض المضمون المتبقي. وتسدد في دفعة واحدة (عن كل مدة القرض) أو سنويا.

3.1. دور صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: قدر اجمالي عدد الضمانات المقدمة من طرف الصندوق حتى نهاية السداسي الاول من سنة 2015 بـ 670 ضمان قرض والتي قدرت قيمتها بأكثر من 15 مليار دينار جزائري كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): نشاط صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نشاط الصندوق	حتى 2015/06/30
اجمالي عدد الضمانات الممنوحة	670
عدد الضمانات الممنوحة للإنشاء	196
عدد الضمانات الممنوحة للتوسع	474
اجمالي قيمة الضمانات الممنوحة	15.176.305.886 دج
اجالي قيمة القروض المضمونة	27.208.804.394 دج
قيمة القروض الموجهة للإنشاء	10.423.441.095 دج
قيمة القروض الموجة للتوسع	16.785.363.298دج

المصدر: الموقع الالكتروني لصندوق ضمان القروض للم ص م : www.cgci.dz

ومن خلال الجدول رقم (03) نلاحظ ان متوسط قيمة القروض المضمونة تقدر بحوالي 41 مليون دينار جزائري لكل قرض ممنوح اي ما يمثل نسبة 12 % من قيمة الحد الاقصى للقرض المضمون والمقدرة بـ 350 مليون دينار جزائري. في حين ان الضمانات المقدمة تمثل نسبة تغطية للقروض الاجمالية بحوالي 56 %.

ومن خلال توزيع الضمانات المقدمة حسب قطاع النشاط فنجد ان الم ص م المستفيدة من خدمة الضمان المقدمة من طرف الصندوق تنشط في غالبتها في القطاع الصناعي بنسبة 42 % ثم البناء والأشغال العمومية بنسبة 30% فالنقل والصحة والخدمات بالنسب التالية: 13% ، 8 %، 7% على التوالي[32].

إلاّ انه الملاحظ من خلال نشاط الصندوق يبقى دوره محدود في مجال انشاء وتطور الم ص م اذا تمت المقارنة بين عدد المشاريع المضمونة وإجمالي عدد الم ص م المتواجدة على المستوى الوطني، هذه الوضعية قد تكون محصلة لتأثير العديد من العوامل منها عدم انتشار ثقافة ضمان القروض لدى مالكي الم ص م او بسبب نقص المعلومات حول هذه الخدمة المالية ومدى نجاعتها في توفير القروض الاستثمارية للم ص م.

صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

التعريف بصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR / Fonds de Garantie des Crédits aux PME ، بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر سنة 2002، والذي يضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للم ص م وتحديد قانونه الأساسي، تم إنشاء مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تسمى صندوق ضمان القروض للم ص م، بحيث يوضع هذا الصندوق تحت وصاية الوزير المكلف بالم ص م ويكون مقره مدينة الجزائر، ويهدف من خلاله إلى ضمان القروض الضرورية للاستثمارات الموجهة للم ص م[33]. ولكن رغم صدور المرسوم التنفيذي لتأسيس الصندوق سنة 2002، إلاّ أن بداية نشاطه تأخرت حتى شهر مارس من سنة 2004.

2.2. دور صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يهدف صندوق ضمان القروض إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات للم ص م ، وذلك

من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك، وهذا بتسديد جزء من الخسارة التي يتحملها البنك في حالة عدم تسديد القرض.

حيث تتراوح نسبة الضمان بين 10% كحد ادنى الى 80% كحد اقصى من قيمة القرض البنكي، تحدد النسبة المتعلقة بكل ملف حسب تكلفة القروض و درجة المخاطرة، كما حدد المبلغ الأدنى للضمان بـ 4 ملايين دينار جزائري و المبلغ الأقصى بـ 25 مليون دينار جزائري. في حين ان المدة القصوى للضمان هي 7 سنوات[34].

تتمثل تكلفة الخدمة التي يقدمه الصندوق في علاوة من مبلغ القروض كتكلفه دراسة المشروع، وفي حالة عدم منح الضمان يرد هذا المبلغ لصاحبه، بالإضافة الى علاوة التزام من مبلغ القرض. تسدد هذه العلاوة في مرة واحدة عند منح الضمان.

ومن خلال نشاط الصندوق خلال الفترة من سنة 2004 الى نهاية السداسي الاول من سنة 2013 تم منح ضمانات قروض بقيمة حوالي 7,6 مليار دينار جزائري سمحت بانشاء 416 م ص م كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): نشاط صندوق ضمان القروض للم ص م خلال الفترة من 2004 الى السداسي الاول من 2013

البيانات	انشاء	توسيع وتجديد	اجمالي
عدد الضمانات المقدمة	416	514	930
التكلفة الاجمالية للمشاريع	34.299.015.862 دج	49.884.787.000 دج	84.183.802.862دج
قيمة القروض الممنوحة	19.471.180.457 دج	32.179.866.583 دج	51.651.047.040دج
قيمة الضمانات الممنوحة	7.635.990.181 دج	16.001.969.279 دج	23.637.959.461دج
عدد مناصب الشغل المستحدثة	9.202	31.063	40.265

Source : Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes Economiques et des Statistiques, Bulletin d'information statistique de la PME , Bulltin no23, données de 1 er semestre 2013 ,p. 35.

من خلال الجدول رقم (04) يلاحظ ان الضمانات المقدمة من طرف صندوق ضمان القروض قد سمحت بانجاز 930 مشروع استثماري منها 416 مؤسسة جديدة و 514 مشروع توسعي او تجديد للمعدات والآلات، هذه الضمانات وصلت قيمتها الاجمالية الى حوالي 23,6 مليار دينار جزائري، اي تمثل نسبة تغطية تقدر بحوالي 46 % من قيمة القروض الممنوحة .

هذه الضمانات مكنت من استحداث 40.265 منصب شغل اي بمتوسط حوالي 43 منصب عمل لكل مشروع استثماري مما يعد مؤشر ايجابي على مساهمة هذه المشاريع في توفير فرص العمل حيث يمكن تصنيفها كمؤسسات صغيرة الحجم.

الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

1.3 التعريف بالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ / Agence National de Soutien à L'Emploi des Jeunes ، وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر من سنة 1996، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، تم إحداث هيئة ذات طابع خاص تسمى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة، حيث تتمتع هذه الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويكون مقرها مدينة الجزائر[35].

ومن خلال المهام الموكلة لوكالة دعم الشباب نلاحظ أن جهاز دعم تشغيل الشباب يقدم جملة من الإعانات المالية والتقنية والتنظيمية للشباب ذوي المشاريع لمساعدتهم على إنشاء مؤسساتهم المصغرة، وفي إطار تقديمها للدعم المالي لإنشاء المؤسسات المصغرة تعتمد الوكالة في ذلك على هيئتين ماليتين هما الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وصندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع.

2.3. وظيفة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب: تمنح الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أصحاب المشاريع التوسعية والحديثة نوعان من التمويل هما التمويل الثلاثي والتمويل الثنائي.

1.2.3. صيغة التمويل الثلاثي: فيما يتعلق بصيغة التمويل الثلاثي فمهما كانت طبيعة الاستثمار حديث أو توسعي فإن تركيبته المالية تتكون من:

- المساهمة المالية لأصحاب المشاريع،
- قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب،

- قرض بنكي بسعر فائدة مخفض من طرف الوكالة ومضمون جزئيا من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع.

2.2.3. صيغة التمويل الثنائي: فيما يخص صيغة التمويل الثنائي فكذلك مهما كانت طبيعة المشروع حديث أو توسعي فتركيبته المالية تتكون من:

- المساهمة المالية الشخصية لصاحب المشروع،
- قرض بدون فوائد تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

ومن الملاحظ أن ما يجب التذكير به، هو أنه بالإضافة للإعانات المالية التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والتي تم التطرق إليها، فهي تقدم كذلك إعانات جبائية وشبه جبائية متعلقة بمرحلتي الإنجاز ومرحلة الاستغلال للمشروع وهنا يكمن الفرق بين الإعانات الموجهة للإستثمارات التوسعية والإستثمارات الحديثة.

3.3. دور الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب: بعد مرور 16 سنة من إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، أصبحت هذه الأخيرة تحتوي على شبكة واسعة منتشرة على المستوى الوطني، وهذا الانتشار الواسع مكنها من تحقيق التقارب المطلوب بين الوكالة والشباب حاملي المشاريع، فحتى نهاية 2013 قامت الوكالة تمويل 292.186 مشروع استثماري والتي سمحت بتوفير 710.788 منصب عمل أي بمتوسط حوالي ثلاثة (03) مناصب عمل لكل مشروع .

وعند تتبعنا لتوزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب قطاع النشاط حتى نهاية سنة 2013 نجد ان ترتيب قطاعات النشاط يأتي على النحو التالي: في المرتبة الاولى نجد قطاع الخدمات بـ 180.751 مشروع ممول، ثم الحرف، الفلاحة والصيد البحري، البناء والاشغال العمومية وفي الاخير الصناعة والصيانة بـ 19.559 مشروع .

وما يمكن استنتاجه من خلال نشاط الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب حتى نهاية 2013 نجد ان هذه الاخيرة تمثل الجهاز العمومي الاهم المنشأ للمشاريع، خاصة ذات الحجم الصغير حيث ان متوسط حجم اليد العاملة في المشاريع الممولة من طرف الوكالة يقدر بحوالي 3 عمال، وما يمكن استخلاصه ايضا هو نسبة ما تساهم به الوكالة في النسيج المؤسسات للم ص م على المستوى الوطني حيث نجد انها قد ساهمة بإنشاء 292.186 مشروع اي ما نسبته حوالي 47 % من الم ص م الخاصة ذات الشخصية المعنوية والحرفية[36] على المستوى الوطني.

الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

التعريف بالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC Caisse nationale d'assurance chômage / تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وفقا للمرسوم التشريعي رقم 94-09 المؤرخ في 26 ماي 1994 والمتضمن الحفاظ على الشغل وحماية الأجراء الذين قد يفقدون عملهم بصفة لا ارادية، وقد حدد قانونه الأساسي من خلال صدور المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 6 جويلية سنة 1994 والمتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

وقد تطور دور الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة على مراحل من خلال تكليفه سنة 1998 بإعادة إدماج العمال المسرحين في ميدان التشغيل عن طريق فتح مراكز تكوين وتوجيه واستشارات والمتمثلة في مركز دعم العمل الحر، مركز البحث عن العمل ومركز تكوين تحويلي، ليأخذ الصندوق في سنة 2003 منحى جديد من خلال تكليفه بدور جديد يتمثل في إمكانية تقديم الدعم المالي لإعادة إدماج البطالين في ميدان التشغيل من خلال دعم إنشاء مؤسسات مصغرة، فبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 03-514 المؤرخ في 30 ديسمبر 2003 والمتعلق بدعم إحداث النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين من العمر ما بين خمسة وثلاثين (35) وخمسين (50) سنة، يتكفل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بتسيير جهاز دعم البطالين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35 و 50 سنة[37].

2.4. وظيفة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة: يقوم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بتمويل المشاريع المستحدثة من طرف البطالين بالاعتماد على صيغة التمويل الثلاثي والتي تتكون من:

- المساهمة المالية الشخصية لصاحب المشروع،
- قرض بدون فائدة يمنحه الصندوق الوطني للتأمين على البطالة،
- قرض بنكي بسعر فائدة مخفض من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ومضمون جزئيا من طرف صندوق للكفالة المشتركة لضمان أخطار قروض إستثمارات البطالين.

3.4. دور الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة: نظرا للخبرة الكبيرة والواسعة التي يمتلكها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في مجال توفير مناصب العمل تم تدعيمه في نهاية سنة 2004 بالجهاز الجديد لإنجاز نشاطات البطالين ذوي المشاريع والذي انطلق العمل به فعليا في سبتمبر

2004. ونتيجة لإنشاء صندوق الكفالات المشتركة لضمان أخطار القروض والذي بدأ العمل به في تاريخ 2004/10/10، وبالإضافة للانتشار الواسع للوكالات الجهوية للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، تمكن هذا الأخير من تحقيق الاتصال المباشر مع البطالين ذوي المشاريع، وتجسيده لعدد كبير من الملفات القابلة للتمويل البنكي والتي تحصلت على موافقة لجنة الانتقاء والموافقة (CSV / Comité de Sélection et de Validation).

حيث قدر عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة حتى نهاية السداسي الاول لسنة 2013 بـ 84.164 سمحت بتوفير 163.023 منصب عمل أي بمتوسط حوال 2 عمال لكل مشروع. في حين قدرت القيمة الاجمالية لتكلفة انجاز هذه المشاريع بحوالي 234 مليار دينار جزائري ، كما نجد ان اغلبية هذه المشاريع تتركز في قطاعات النشاط التالية: النقل (مسافرين وبضائع) بـ 49.951 مشروع أي حوالي 60 % من اجمالي المشاريع الممولة من طرف الصندوق ثم نجد الخدمات بـ 16.260 مشروع ثم الصناعة بـ 5.136 مشروع ثم الفلاحة، البناء والاشغال العمومية، الحرف، الصيانة، المهن الحرة، الري ثم الصيد البحري[38].

كما ان المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة تمثل نسبة حوالي 14 % في النسيج المؤسسات للم ص م الخاصة ذات الشخصية المعنوية والحرفية[39] على المستوى الوطني.

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

التعريف بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM / Agence Nationale de gestion du Micro-crédit ، وفقا للمنشور رقم 10 لوزارة العمل والحماية الاجتماعية المؤرخ في 1999/07/22 المتعلق بتطبيق الإجراءات الخاصة بالقرض المصغر تم تعريف القرض المصغر على أنه سلفة صغيرة الحجم وهو مخصص لاقتناء عتاد بسيط يتم تسديده على مرحلة قصيرة، ويمنح حسب كيفيات تتوافق مع الاحتياجات أو العوائق التي ترتبط بالنشاط والأشخاص المعنيين، حيث يتوجه القرض المصغر نحو ترقية الشغل الحر (الشغل الذاتي) والشغل المنجز بمقر السكن وكذا نحو الحرف الصغيرة والتقليدية المنتجة للسلع والخدمات، وبتعبير آخر يتوجه نحو النشاطات التجارية المنتجة ابتداء من النشاطات الموفرة للخدمة إلى المؤسسات المصغرة.

حيث يتم الموافقة على منح القرض المصغر من طرف البنوك فقط، مما يعني أنه تطبق عليه نفس المقاييس والشروط التي تتميز بها كل الالتزامات البنكية الاخرى، ولقد أوكلت مهام تسيير بجهاز

القرض المصغر لوكالة التنمية الاجتماعية على مستوى السلطات العمومية، أما على المستوى المحلي، فتعتمد الوكالة على فروعها الجهوية وعلى شبكة مندوبي تشغيل الشباب. وما ميز جهاز القرض المصغر في نشأته سنة 1999 تدخل العديد من الأطراف والهيئات الحكومية والمتمثلة في وكالة التنمية الاجتماعية، مندوبي تشغيل الشباب، عمال مسرحون ومسجلون في الصندوق الوطني لضمان البطالة، الوكالة الوطنية للتشغيل، مديريات النشاط الاجتماعي، بالإضافة إلى صندوق الضمان من الأخطار الناجمة عن القرض المصغر والذي يتم تسييره من طرف الصندوق الوطني لضمان البطالة[40].

وبداية من جانفي من سنة 2004 تقرر إجراء تعديلات في جهاز القرض المصغر ولقد ترجمت هذه الرغبة في صدور المرسوم الرئاسي رقم 04-13 المؤرخ في 22 جانفي سنة 2004 والمتعلق بجهاز القرض المصغر، حيث تم على إثره إنشاء جهاز خاص بالقرض المصغر مستقل عن الوكالة الوطنية للتشغيل والصندوق الوطني للضمان عن البطالة، والذي يتكون من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والتي توكل لها مهمة تسيير الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر بالإضافة إلى إنشاء صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة[41].

و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي سنة 2004 والذي يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسية، تم إنشاء هيئة ذات طابع خاص وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تتمثل في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، حيث توضع الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لمجمل نشاطاتها.

2.5. وظيفة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: تقدم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر صيغتين للتمويل هما التمويل بهدف اقتناء المواد الأولية والتمويل بهدف إحداث أنشطة إنتاجية أو خدماتية من خلال تركيبة مالية تتكون من:

- المساهمة المالية لأصحاب الاستثمارات،
- قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر،
- قرض بنكي بسعر فائدة منخفض ومضمون جزئيا من طرف صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة.

3.5. دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: الى غاية نهاية السداسي الاول من سنة 2015 قامت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بمنح 726.359 قرض مقسمة على الشكل التالي 616.323 قرض لشراء مواد اولية و 65.036 قرض لإنشاء مشروع حيث كانت هذه القروض موجهة للنشاطات الاقتصادية التالية الصناعة الصغيرة بنسبة 38,11 % ثم الخدمات بـ 20,94 % فالصناعة التقليدية والزراعة بـ 17,55 % و 14,60%على التوالي ثم البناء والأشغال العمومية، التجارة، الصيد البحري بالنسب التالية 8,43 % ، 0,28 % ، 0,09 % من اجمالي القروض الممنوحة على التوالي.

من خلال عرضنا لمختلف الاجهزة الوطنية لدعم انشاء وتمويل الم ص م في جزائر نجد ان هذه الاخيرة قد ساهمت بنسة معتبر في انشاء الم ص م في الجزائر وتوفير مناصب العمل وبنسب مختلفة وهذا باختلاف مدة نشاط كل جهاز وبالإضافة الى الامكانيات والخدمات المقدمة من طرف كلا منها. وقد حاولنا تلخيص نشاط هذه الاجهزة من خلال إحصائيات حول عدد المشاريع او القروض او الخدمات المقدم لكل منها ومقارنتها بعدد مناصب الشغل المستحدثة. وقد تم الاعتماد على احصائيات نهاية السداسي الاول من سنة 2013 على اعتبار انها متاحة في كل الأجهزة، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): ملخص نشاط الاجهزة الوطنية لدعم انشاء وتمويل الم ص م حتى نهاية السداسي الاول من سنة 2013

الجهاز	عدد المشاريع (انشاء،توسيع)	النسبة	عدد مناصب العمل المستحدثة	النسبة
صندوق ضمان قروض الاستثمارات للم ص م CGCI-PME	621	0,17	9.556	0,93
صندوق ضمان القروض للم ص م FGAR	930	0,25	40.265	3,92
الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ	270.288	73,62	660.935	64,3
الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC	84.164	22,92	163.023	15,86
المجموع	367.185	100	1.027.848	100

المصدر: من اعداد الباحث

من خلال هذا الجدول يلاحظ انه لم يتم الأخذ بالإحصائيات المعلن عنها من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر نظرا لتطرف هذه الاحصائيات مقارنة بالإحصائيات المعلنة في اجهزة الدعم الاخرى.

ومن خلال الجدول رقم (05) يلاحظ ان الاجهزة الوطنية لدعم انشاء وتمويل الم ص م مجتمعة قد ساهمة في انجاز مشاريع (انشاء او توسيع) حتى نهاية السداسي الاول من سنة 2013 يقدر عددها بـ 367.185 م ص م والتي تمثل نسبة حوالي 50 % من اجمالي الم ص م الموجودة على المستوى الوطني حتى نهاية السداسي الاول من سنة 2013.

كما ان المشاريع المنجزة في اطار الاجهزة الوطنية لدعم انشاء الم ص م قد ساهمت بتوفير مناصب عمل تقدر بـ 1.027.848 منصب عمل والتي تمثل نسبة 54 % من اليد العاملة الموظفة في قطاع الم ص م على المستوى الوطني حتى نهاية السداسي الاول من سنة 2013.

هذه النتائج تعد مؤشر جيدا على مدى مساهمة الاجهزة الوطنية لدعم انشاء الم ص م في انشاء هذا النوع من المؤسسات وتوفير مناصب العمل وتنويع النشاط الاقتصادي، إلاّ أن هذه المساهمة تبقى متباينة من جهاز الى آخر، حيث نجد ان اهم جهاز منشأ للم ص م هي الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بنسبة اكثر من 73 % وهي نسبة متقاربة مع ما تم التوصل اليه من خلال الاحصاء الاقتصادي الاول الذي تم انجازه من طرف الديوان الوطني للإحصاء لسنة 2011 ، والذي اظهر ان 65,7 % من الم ص م المستفيدة من الدعم الحكومي قد استفادوا من الدعم المالي في اطار الوكالة الوطني لدعم وتشغيل الشباب.

المحور الثالث: دراسة ميدانية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سطيف

من خلال هذا المحور إرتأينا للتطرق إلى دراسة قطاع الم ص م على مستوى ولاية سطيف والتي تمتلك نسيج إقتصادي مهم على المستوى الوطني مقارنة بالولايات الأخرى.

1. نظرة عامة حول الم ص م المحلية: بهدف التعرف على مدى قدرة النظام المالي على توفير الموارد المالية للم ص م المحلية حاولنا من خلال هذا العنصر الاعتماد على عينة إحصائية من الم ص م العاملة على مستوى ولاية سطيف وقد إعتمدنا في اتقائنا للعينة على عدة معايير.

1.1 معايير إختيار العينة : بهدف إختيار العينة قمنا بتصنيف المؤسسات حسب الحجم بالاعتماد على معيار كمي وهو عدد العمال في كل مؤسسة نظرا لما يمتاز به هذا المعيار من مرونة وسهولة في الحصول على المعلومات،

حسب تعريف المشرع الجزائري للم ص و م فإن كل مؤسسة توظف من 250 عامل وأقل تعتبر م ص م، وعلى هذا الأساس فإن المؤسسات المصغرة والتي توظف أقل من 10 عمال تعتبر صغيرة ومتوسطة ، لكن من خلال الدراسة التي قمنا بها حاولنا إختيار عينة من المؤسسات التي توظف من 10 إلى 250 عاملا والتي تظم المؤسسات الصغيرة من 10 إلى49 والمتوسطة من 50 إلى 250 عامل أما المؤسسات التي توظف أقل من 10 عمال تم إهمالها على إعتبار أن معظمها مؤسسات فردية وحرفية والتي تمتاز بحجم إستثمارات صغيرة مما يجعلها تعتمد على التمويل من الأموال الخاصة لصاحب المشروع ولا تعتمد على التمويل الخارجي إلا بنسب منخفضة.

في إختيارنا للعينة تم إلغاء ا لم ص م الفلاحية بإعتبار أنها توفر مناصب عمل غير دائمة وموسمية، تم إهمال ا لم ص م التابعة للقطاع العام وهذا لسببين رئيسيين هما أن أغلبية هذه المؤسسات هي عبارة عن مؤسسات فرعية لمؤسسات كبرى نتجت عن برنامج إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، أما السبب الثاني فإن هذه المؤسسات لا تمثل إلا نسبة جد محدودة 0,25 42% من إجمالي ا لم ص م مما يعني أن تأثيرها يبقى جد محدود ويمكن إهمالها،

تم إختيار العينة من ا لم ص م من ثلاث مناطق صناعية على مستوى ولاية سطيف وهي المنطقة الصناعية لبلدية العلمة، بلدية سطيف وبلدية عين ولمان والتي تعتبر المناطق الصناعية التي تحتوي على أكبر عدد من المؤسسات على مستوى الولاية.

2.1 معايير إختيار حجم العينة: نظرا لإنعدام الدراسات الميدانية حول ا لم ص م المحلية لولاية سطيف وجدنا صعوبات كبيرة في إختيار حجم العينة الممثلة تمثيلا جيدا للمجتمع، ولذلك إعتمدنا في إختيار حجم العينة على الإحصائيات المعلنة من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، حيث تم تحديد حجم العينة بـ 50 مؤسسة صغيرة ومتوسطة علما أن حجم المجتمع يبلغ حوالي 535 مؤسسة ص و م خاصة، تعمل على مستوى ولاية سطيف؛

في توزيع العينة محل الدراسة إعتمدنا على طريقة الحصص وفقا لمعيار واحد وهو عدد العمال في كل مؤسسة وعليه تم توزيع حجم العينة وفقا لهذا المعيار.

الجدول رقم (06): توزيع العينة حسب عدد العمال في كل مؤسسة

حجم المؤسسة	عدد المؤسسات	النسبة %	الحصص
من 10عمال إلى 49 عامل	446	83	41
من 50 عامل إلى 250 عامل	89	17	9
المجموع	535	100	50

المصدر: من إنجاز الباحث بالإعتماد على معلومات الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي

3.1 طريقة جمع البيانات: بهدف جمع المعلومات من ال م ص م، تم توزيع الإستماراة عن طريق الاتصال المباشر من خلال مقابلة مالكي ومسئولي ال م ص و م المختارة وفقا للطريقة الموضحة سابقا، هذه الطريقة مكنتنا من تحقيق عدة إمتيازات في هذه الدراسة:

تم جمع أكبر عدد ممكن من المعلومات من خلال إسترجاع 37 إستمارة من أصل 50 إستمارة موزعة أي نسبة معاينة 7% مما يعني أن العينة التي تم دراستها تبقى معبرة للمجتمع،

تم جمع المعلومات حول كل المؤسسات المتوسطة الحجم المحددة في العينة والتي يبلغ عددها 10 مؤسسات وفقا للجدول التالي.

الجدول رقم (07): توزيع العينة محل الدراسة

حجم المؤسسة	النسبة %	توزيع العينة	التوزيع المحقق	الفرق
من 10عمال إلى 49 عامل	80	40	27	13 -
من 50 عامل إلى 250 عامل	20	10	10	0
المجموع	100	50	37	13 -

المصدر: من إنجاز الباحث

ومن خلال هذا الجدول نلاحظ أن ما بين 50 إستمارة تم توزيعها تم إسترجاع 37 منها.

الاتصال المباشر مع المسيرين وملاك ال م ص م مكننا من جمع معلومات ذات مصداقية أكبر وأكثر تعبيرا عن الوضعية الفعلية للم ص م، حيث تم إحصاء 11 من الاستمارات ملؤها من طرف مالكي المؤسسات في حين أن 18 من طرف أحد أعضاء الفريق الإداري لكل مؤسسة بالإضافة إلى 6 من

طرف المحاسب الخاص بالمؤسسة، فالإجابة المباشرة عن هذه الإستمارة عن طريق المقابلة تجعل من الدراسة ذات دلالة كبيرة وتعتبر هذه الوضعية الفعلية لقطاع الم ص و م المحلية.

4.1 القراءة الأولية لنتائج الدراسة: من خلال هذه الدراسة حاولنا تقسيم الاستمارة الموزعة إلى قسمين بهدف الحصول على نوعين من المعلومات والبيانات حيث أن القسم الأول من الاستمارة يضم الأسئلة الانتقائية والخصائص العامة للمؤسسة، أما القسم الثاني فيعنى بجمع المعلومات الخاصة بمصادر تمويل الم ص م.

بالنسبة للأسئلة الانتقائية والخصائص العامة للمؤسسة تمكنا من التوصل إلى عدة نتائج:

- معظم الم ص م التي تم الاتصال بها هي مؤسسات تابعة للقطاع الصناعي أي تعمل في مختلف النشاطات الصناعية، حيث يقدر عددها بـ 29 مؤسسة أي ما يمثل 78,38% من حجم العينة في حين يمثل قطاع البناء والقطاعات الأخرى 10,81% مما يعني أن النسيج الاقتصادي للم ص و م على مستوى ولاية سطيف يغلب عليه الطابع الصناعي،
- أغلبية الم ص م تأخذ صيغة شركة ذات مسؤولية محدودة حيث تم إحصاء (27) مؤسسة ص و م لها صيغة ش.ذ.م.م أي ما يمثل نسبة 72,97% من إجمالي الم ص و م المستجوبة في حين تبقى العشر (10) مؤسسات الأخرى موزعة بين شركة تضامن وشركة مساهمة،
- من بين 37 مؤسسة تم إحصاء 36 مؤسسة ص و م لا تقل فترة نشاطها عن ثلاث (3) سنوات مما يعني أن العينة محل الدراسة للم ص و م مستقرة نسبيا ولها مكانتها بالسوق بالإضافة إلى الخبرة التي تمتلكها حول محيطها الاقتصادي الأمر الذي يجعل المعلومات المجمعة من هذه المؤسسات واقعية لأبعد الحدود،
- تعاني الم ص و م على مستوى ولاية سطيف من مجموعة من العراقيل المرتبطة إما بالمحيط الخارجي أو المحيط الداخلي للمؤسسة.

2. دور القروض البنكية في تمويل الم ص م المحلية

يضم النظام المالي الوطني مجموعة من البنوك والمؤسسات المالية الوطنية والأجنبية والمختلطة والتي تنشط على المستوى المحلي لولاية سطيف، وقد جاء هذا التنوع بالخصوص بعد صدور قانون النقد والقرض لسنة 1990 وتحرير القطاع المصرفي أمام المستثمرين الخواص والأجانب، لكن ما هو أثر هذا

التنوع والتعدد في المؤسسات المالية على توفير الأموال للم ص و م؟ وللإجابة على هذا التساؤل حاولنا الاعتماد على الاستمارة للحصول على مجموعة من المعلومات وتحليلها والتي تتمحور حول:

- عدد البنوك التي تتعامل معها الم ص و م ،
- نوع البنوك الأكثر أهمية بالنسبة للم ص و م،
- طبيعة المعاملات البنكية الموجهة للم ص و م،
- مدى ملائمة القروض البنكية للاحتياجات التمويلية للم ص و م،
- العراقيل التي تحد من قدرة الم ص و م في الحصول على القروض البنكية،
- نوعية الخدمات المقدمة من البنوك للم ص و م.

1.2 عدد البنوك التي تتعامل معها الم ص م: من خلال الدراسة التي أجريناها توصلنا إلى أن معظم الم ص م تتعامل مع بنك واحد فقط حيث نجد أن نسبة 75,68% من الم ص م تتعامل مع بنك واحد فقط في حين أن هذه النسبة قد تتغير من 77,78% إلى 70% في المؤسسات الصغيرة ثم المؤسسات المتوسطة على التوالي مما يعني أن غالبية الم ص م لا تمتلك خيارات كبيرة في التنويع في مصادر الحصول على القروض البنكية الأمر الذي يجعلها تخضع للشروط التمويلية التي يفرضها البنك المتعامل معها.

2.2 طبيعة البنوك المتعاملة مع الم ص م: من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى أن نسبة 72,97% من الم ص م تتعامل مع بنوك تابعة للقطاع العام وتتغير هذه النسبة من 70,37% إلى 80% بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمؤسسات المتوسطة على التوالي، مما يعطي هذا تفسير واحد وهو الدور الضعيف الذي لا تزال تلعبه البنوك الخاصة والأجنبية في تمويل الم ص م، في حين تبقى البنوك العامة تمثل الممول الرئيسي للم ص م، ومنه يمكن أن نستنتج أن غالبية الم ص و م تتعامل مع بنك عام واحد فقط.

3.2 طبيعة المعاملات البنكية للم ص و م: من خلال الدراسة توصلنا إلى أن معظم المعاملات المالية بين البنوك والم ص م تأخذ صيغة القروض البنكية حيث نجد أن 62,46% من الم ص م تلجأ للبنوك للحصول على القروض في حين أن 32,43 % من الم ص م تقتصر معاملاتها مع البنوك على الحسابات الجارية، الأمر الذي يؤكد على أهمية القروض البنكية في توفير الأموال اللازمة للم ص

م، لكن تبقى نسبة جد معتبرة حوالي 40% من الم ص م لا تعتمد على التمويل بالقروض البنكية الأمر الذي يؤكد على أن هناك نقص في قدرة البنوك على تلبية إحتياجات الم ص و م من القروض.

4.2 مدى ملائمة القروض البنكية للاحتياجات التمويلية للم ص م: من خلال هذا العنصر حاولنا التعرف على مدى قدرة القروض البنكية على تلبية الاحتياجات التمويلية للم ص م المستفيدة منها فجاءت النتائج على الشكل التالي:

72,98% من الم ص م تحصلت على قروض بنكية متوسطة المدى تقل مدة إستحقاقها عن خمس (5) سنوات من بينها 56,76% من الم ص و م تحصلت على قروض تقل فترة استحقاقها عن ثلاث (3) سنوات؛

51,35% من الم ص م تعمل على الحصول على القروض البنكية لتمويل إحتياجاتها الإستثمارية بهدف توسيع طاقتها الإنتاجية، وبالتالي فمن خلال مقارنة النتيجتين نستنتج أن معظم الم ص و م تعتمد في تمويلها لإحتياجاتها الاستثمارية على قروض بنكية تقل فترة إستحقاقها عن ثلاث (3) سنوات، الأمر الذي يجعل من القروض البنكية المتحصل عليها غير متناسبة مع إستخداماتها، مما يجعل الم ص و م غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها أمام البنوك بتسديد القروض في الأجل المحدد وبالتالي إضعاف قدرتها التفاوضية أمام البنوك؛

بالإضافة إلى أن القروض البنكية غير قادرة على تغطية الإحتياجات التمويلية للم ص م، حيث نجد من خلال نتائج هذه الدراسة أن 64,86% من الم ص م تعتبر أن القروض البنكية لا تلبي إلا جزء فقط من إحتياجاتها التمويلية، الأمر الذي سيعيق إنجاز المشاريع الاستثمارية للم ص و م.

5.2 أسباب عدم قدرة الم ص م من الحصول على القروض البنكية: أظهرت هذه الدراسة نتائج متضاربة فيما يخص تفسير مالكي ومسيري الم ص م لأسباب عدم حصولهم على القروض البنكية الكافية لتلبية إحتياجاتهم التمويلية لمؤسساتهم، حيث نجد أن 27% من مالكي ومسيري الم ص م لا يعملون سبب عدم حصولهم على القروض البنكية، في حين نجد نفس النسبة أي 27% من المسيرين يرجعوها لأسباب أخرى، أما 13,51% من المسيرين فيرجعونها لعدم توفر الضمانات الكافية، ومن خلال تحليل هذه النتائج يمكن إستنتاج ثلاث (3) نقاط أساسية:

حسب المسيرين لا يعتبر نقص الضمانات السبب رئيسي لعدم قدرة الم ص م في الحصول على القروض البنكية الكافية،

ضعف الاتصال وتداول المعلومات بين الم ص و م والبنوك التي تتعامل معها نظرا لأن نسبة 27% من مسيري ومالكي الم ص و م لا يعلمون سبب عدم قدرة الم ص و م من الحصول على قروض بنكية،

نسبة 27% من المسيرين يرجعون سبب عدم القدرة في الحصول على القروض البنكية إلى أسباب أخرى، ومن خلال إتصالنا ومقابلتنا لبعض المسيرين فإن عوامل غير إقتصادية كالمحسوبية تدخل كعامل أساسي ومحدد لمدى قدرة الم ص م في الحصول على قروض بنكية.

6.2 نوعية الخدمات البنكية المقدمة للم ص م: من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى أن نسبة 67,57% من مسيري ومالكي الم ص م يعتبرون أن نوعية الخدمات البنكية المقدمة متوسطة، الأمر الذي يفسر طبيعة العلاقة بين البنك والم ص م التي لم ترقى إلى المستوى المطلوب.

الخاتمة:

من خلال الورقة البحثية الحالية حاولنا دراسة مدى توفر النظام المالي والبنكي في الجزائر على الهيئات والمؤسسات المالية الملائمة لتوفير السيولة بالكمية والنوعية المناسبة للم ص م، وهذا من خلال طرحنا للاشكالية التالية : **إلى أي مدى يمكن للنظام البنكي الجزائري توفير القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟**

وما يمكن استخلاصه من خلال هذه الدراسة هو ان النظام المالي والبنكي الجزائري رغم انه لا يزال في مرحلة تطور على اعتبار ان الانفتاح على الاستثمار الخاص والأجنبي قد انطلق منذ سنة 1990 أي منذ صدور قانون النقد والقرض، رغم هذا فانه يضم تشكيلة متنوعة من البنوك التجارية الشمولية والمتخصصة والتي قدر عددها بـ 20 بنك و10 هيئات مالية، وبالاضافة الى بورصة للقيم المنقولة.

ومنه ما يمكن ملاحظته من خلال دور هذه الهيئات والمؤسسات المالية في تمويل النشاط الاقتصادي ان غالبية القروض البنكية الممنوحة للمؤسسات تكون مصدرها بنوك عمومية والتي تمتلك شبكة واسعة من الفروع على كامل التراب الوطني تسمح لها بتحقيق الاتصال المباشر مع المتعاملين الاقتصاديين، هذا من جانب، ومن جانب آخر حسب وجهة نظرنا هو تخوف المتعامليين الاقتصاديين من التعامل المالي مع البنوك التجارية الخاصة والأجنبية بعد حادثة بنك الخليفة التي افقدت المتعاملين الاقتصاديين الثقة في التعامل مع هذا النوع من البنوك.

كما ان بورصة القيمة المنقولة تبقى هيئة مالية جد مهمة لتنويع مصادر التمويل الخارجية للمؤسسات الاقتصادية وخاصة بعد انشاء السوق الخاصة بالم ص م سنة 2012 ، إلاّ انها تبقى غير فعّالة في تمويل الم ص م.

وعليه فان اعتماد الم ص م في الجزائر على التمويل الذاتي كأهم مصدر مالي لتلبية الاحتياجات التمويلية قد يعود في جزء منه الى محدودية مصادر التمويل الخارجية وعدم تنوعها على اعتبار ان معظم، إن لم نقل كل مصادر التمويل الخارجية للم ص م في الجزائر هي عبارة عن قروض بنكية متحصل عليها من طرف بنوك عمومية.

التوصيات والاقتراحات:

من خلال نتائج هذه الورقة البحثية يمكن صياغة التوصيات التالية:

- رغم أن القروض البنكية تمثل أقدم آليات التمويل للنشاط الاقتصادي في أي بلد، إلا أنها في الجزائر لا تلقى إقبالا كبيرا من طرف مالكي ومسيري الم ص م وبالتالي ضرورة تكييف التمويل عن طريق القروض البنكية وفقا لما يتلاءم ومبادئ وطبيعة الفرد الجزائري؛
- القيام بحملات تحسيسية من خلال عقد دورات تكوينية أو ملتقيات علمية وورشات عمل يتم من خلالها تحسيس مالكي ومسيري الم ص م في الجزائر بأهمية الاعتماد على التمويل من المصادر الخارجية لضمان الاستمرارية والنمو لنشاط المؤسسة؛

الهوامش:

[1] .Office National des Statistiques, premier recensement économique 2011 résultats définitifs de la première phase, ONS, Collections Statistiques N° 172/ 2012 Série E : Economie N° 69, Alger, juillet 2012, p.p. 27-28.

[2] . Office National des Statistiques, premier recensement économique 2011 résultats définitifs de la première phase, ONS, Collections Statistiques N° 172/ 2012 Série E : Economie N° 69, Alger, juillet 2012, p.p. 27-28.

[3] . KPMG, guide des banques et des établissements financiers en Algérie, éd herezie, Alger, 2015, p.p. 9-10.

[4] . الموقع الالكتروني لبنك الجزائر: www.bank-of-algeria.dz/html/banque.htm#BANQUES

[5] . الموقع الالكتروني للبنك الوطني الجزائري: www.bna.dz

[6] . الموقع الالكتروني للبنك الخرجي الجزائري: www.bea.dz

[7] . KPMG, guide des banques et des établissements financiers en Algérie, Op. Cit. p.p.13-14.

[8] . الموقع الالكتروني لبنك الفلاحة والتنمية الريفية: www.badr-bank.dz

[9] . KPMG, guide des banques et des établissements financiers en Algérie, Op. Cit. p.14.

[10] . الموقع الالكتروني لبنك التنمية المحلية:www.bdl.dz

[11] . الموقع الالكتروني للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط –بنك: www.cnepbanque.dz

[12] . الموقع الالكتروني لبنك البركة الجزائري: www.albaraka-bank.com

[13] . الموقع الالكتروني لبنك ABC : www.bank-abc.com/ar/abcworld/africa/algeria/pages/default.aspx

[14] . الموقع الالكتروني لبنك نتيكسيس الجزائر: www.natixis.dz

[15] . الموقع الالكتروني لبنك سوسيتي جينيرال الجزائر: www.societegenerale.dz

16 . KPMG, guide des banques et des établissements financiers en Algérie, Op. Cit. p.15.

[17] . ibid. p. 15.

[18] . الموقع الالكتروني للبنك العربي الجزائر: www.arabbank.dz

[19] . الموقع الالكتروني لبنك BNP Paribas El Djazaïr : www.bnpparibas.dz

[20] . الموقع الالكتروني لبنك Trust Bank Algeria : www.trust-bank-algeria.com

[21] . الموقع الالكتروني لبنك الخليج الجزائر :www.agb.dz

[22] . KPMG, guide des banques et des établissements financiers en Algérie, Op. Cit. p.15.

[23] . الموقع الالكتروني لبنك الاسكان للتجارة والتمويل الجزائر: www.housingbankdz.com

[24] . الموقع الالكتروني لبنك FRANSABANK El Djazaïr SPA : www.fransabank.dz

[25] . KPMG, guide des banques et des établissements financiers en Algérie, Op. Cit. p.16.

[26] . الموقع الاكتروني لمصرف السلام الجزائر: www.alsalamalgeria.com

[27] . الموقع الالكتروني لبنك H.S.B.C. ALGERIA : *www.algeria.hsbc.com*

[28] . الموقع الالكتروني لبنك الجزائر : www.bank-of-algeria.dz

[29] . الموقع الالكتروني لبورصة الجزائر: www.sgbv.dz/ar

[30] . الموقع الالكتروني لصندوق ضمان القروض للم ص م : www.cgci.dz

[31] . الموقع الالكتروني لصندوق ضمان القروض للم ص م : www.cgci.dz

[32] . الموقع الالكتروني لصندوق ضمان القروض للم ص م : www.cgci.dz

[33]. المرسوم التنفيذي رقم 02-373 مؤرخ في 6 رمضان عام 1423 الموافق 11 نوفمبر سنة 2002، يتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 74، ص13.

[34] . الموقع الالكتروني لصندوق ضمان القروض للم ص م : www.fgar.dz

[35]. المرسوم التنفيذي رقم 96-296 مؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق 8 سبتمبر سنة 1996، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، من المادة 1 إلى المادة 5.

[36] . عدد الم ص م الخاصة ذات الشخصية المعنويةيقدر بـ 441.964 وعدد المؤسسات الحرفية يقدر بـ 168.801 م ص م. حتى نهاية السداسي الاول من سنة 2013.

[37]. دليل حول الجهاز الجديد للتكفل بالبطالين ذوي المشاريع البالغين مكن العمر ما بين 35 و50 سنة، نشر من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

[38] . Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes Economiques et des Statistiques, Bulletin d'information statistique de la PME , Bulltin no23, données de 1 er semestre 2013 ,p. 42.

[39] . عدد الم ص م الخاصة ذات الشخصية المعنويةيقدر بـ 441.964 وعدد المؤسسات الحرفية يقدر بـ 168.801 م ص م. حتى نهاية السداسي الاول من سنة 2013.

[40]. النصوص التطبيقية حول القرض المصغر، وزارة العمل والحماية الإجتماعية والتكوين المهني، وكالة التنمية الإجتماعية، أوت 1999.

[41]. المرسوم الرئاسي رقم 04-13 مؤرخ في 29 ذي القعدة 1424 الموافق 22 جانفي 2004، يتعلق بجهاز القرض المصغر، الجريدة الرسمية، العدد6 ص5.

[42]. Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat, direction des systèmes d'information et des statistiques, Bulletin d'information économique , DSIS-Bulltin nº6, données de l' année 2004,p. 7.